الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

دبي، 28-29 تشرين الأول/أكتوبر 2026

منتدى المنافسة العربي السابع

E/ESCWA/CL6.GCP/2026/ACF/Background paper.2

الوحدة الثانية: بناء سياسة موحدة للمنافسة الرقمية من خلال التعاون الإقليمي

الأمم المتحدة
بيروت

2600426A

ملخص تنفيذي

قد أُعدت هذه الورقة للجلسة الثانية من منتدى المنافسة العربي السابع، وتتناول سبل الاستفادة من التعاون الإقليمي في دعم سياسات المنافسة في الأسواق الرقمية، بالاستناد إلى مؤشرين جديدين أُدرجا في تقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية.

النتائج الرئيسية

- تعتمد بلدان عديدة في المنطقة العربية تشريعات للمنافسة، ولكن الجاهزية للأسواق الرقمية تتأتى عن أبعاد شتى، تشمل نطاق التغطية التشريعية، وإرساء الأطر المؤسسية القانونية، وتوفر القدرة على إنفاذ التشريعات.
- خلص تقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية إلى أن آليات رصد أو مراجعة حالات التركز في الأسواق الرقمية محدودة، ولا تزال محصورة في العتبات التقليدية الموجبة للإخطار.
- لا يسجل التقييم أي نتيجة إيجابية بشأن وجود التزامات استباقية مطبقة على الشركات التي تتمتع بنفوذ هيكلي في الأسواق.

الإجراءات المقترحة

- استكشاف سبل تعزيز التنسيق بين هيئات المنافسة العربية، وقد تشمل هذه السبل إنشاء نقاط اتصال واتباع نُهج مشتركة لتبادل المعلومات غير السرية المتعلقة بالقضايا.
- استثمار الفرص المتاحة لتبادل التوجيهات التحليلية والخبرات الفنية عبر وسائل مثل إجراء دراسات مشتركة طوعية للأسواق الرقمية ذات الاهتمام المشترك.
- دعم موجه لبناء قدرات سلطات المنافسة العربية في الرقابة على عمليات الاندماج في الأسواق الرقمية، وعلى الالتزامات الاستباقية، بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية والقدرات المؤسسية.

مقدمة

تستحوذ الأسواق الرقمية على حصة متزايدة من النشاط الاقتصادي، وتُحدث تغييرات عميقة في طرائق إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها. وتنشأ باستمرار منصات، ونماذج أعمال قائمة على البيانات، وخدمات إلكترونية عابرة للحدود، وتتفتح معها آفاق جديدة للابتكار ودخول الأسواق، ولكن تبرز جراءها تحديات ومصاعب أمام صانعي سياسات المنافسة. وليس أقل هذه التحديات تركز السوق، وهيمنة المنصات، واحتكار الوصول إلى البيانات، والتأثيرات الشبكية المرجحة للأطراف الراسخة في السوق. وهذه التحديات

تعزز مكانة الشركات المهيمنة وقد تؤثر في ديناميات المنافسة في أسواق تقع ضمن أكثر من ولاية قضائية. فالمنصات الكبرى تعمل غالباً في أكثر من بلد، وسلوكها في إحدى هذه الأسواق قد يطال الأسواق الأخرى، ما يعني أن السلطات الوطنية تواجه، أكثر فأكثر، تحديات لا يمكنها التصدي لها داخل دائرة ولايتها القضائية فقط[1].

وقد شهدت المنطقة العربية نمواً سريعاً في التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية والخدمات المدعومة بالتكنولوجيا، ما يستدعي تمحيص أطر المنافسة الوطنية، ودراسة ما إذا كانت تنص على الصلاحيات القانونية اللازمة للتصدي للتحديات الناشئة عن الأسواق الرقمية، وما إذا كانت السلطات المعنية بإنفاذ هذه الأطر مزودة بالقدرات المؤسسية والخبرات المطلوبة لذلك الإنفاذ. وقد يساهم التعاون الإقليمي في سد الثغرات، وذلك من خلال تبادل المعلومات بين سلطات المنافسة، والتعلم من الحالات والقضايا التي تتعامل معها كل سلطة، وصولاً إلى بناء الخبرة الفنية اللازمة لمعالجة التحديات الناشئة في الأسواق الرقمية. ولا يعني التعاون جعل القوانين والمؤسسات متطابقة، بل التوافق على أسس عملية لمواجهة التحديات المشتركة، مع الحفاظ على عمل كل بلد في إطار نظامها القانوني الخاص. ويمكن أن تدعم مبادرة تقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، هذا الجهد بما توفره من أطر هيكلية لتقييم التطورات التشريعية في البلدان العربية الـ 22[2].

وانطلاقاً من هذه الخلفية، تستعرض هذه الورقة المجالات التي يمكن فيها الاستفادة من المناهج التحليلية المشتركة، وتتضمن تقييماً لما تكشفه المؤشرات الجديدة لتقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية عن مدى جاهزية التشريعات لمواجهة تحديات الأسواق الرقمية، وخلاصة عن الفرص المتاحة للتعاون الإقليمي والمساعدة الفنية. وقد يسترشد النقاش بالأسئلة التالية:

- كيف يمكن لسلطات المنافسة العربية تعزيز أدوات الإنفاذ الحالية، وتحت أي ظروف يكون فرض التزامات استباقية إضافية مناسباً؟
- ما هي أشكال التنسيق الإقليمي الممكنة في ضوء الاختلافات في الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية؟
- كيف يمكن للسلطات التعامل مع عمليات الاندماج الرقمية التي لا تصل إلى العتبات التقليدية الموجبة للإخطار؟
- ما هي أنواع المعلومات التي يمكن، واقعياً، تبادلها بين بلدان المنطقة، ولا سيما المعلومات غير السرية والاستعلامات عن الأسواق وأدوات التحليل؟

1. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Competition law, policy and regulation in the digital era, TD/B/C.I/CLP/57, 28 April 2021.
2. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Business Legislative Frameworks Series, E/ESCWA/CL6.GCP/2023/ABLF/1/Summary, 2023.

1- المنافسة في الأسواق الرقمية

1-1 العوامل الهيكلية والمخاطر المرتبطة بالمنافسة

تعمل منصات رقمية عديدة كأسواق متعددة الأطراف، فتجمع بين المشترين والبائعين، والسائقين والركاب، والمستخدمين والمعلنين. وتزداد فائدة المنصة الرقمية مع ازدياد عدد مستخدميها. فالبائعون تجذبهم السوق حيث يكثر المشترون، والركاب أميَل لأن يستخدموا منصة رقمية لطلب سيارات الأجرة يتوفر فيها عدد كبير من السائقين، والسائقون أرجح للانضمام إلى منصة يكثر طلب الركاب عليها. وهذه التأثيرات الشبكية تعود بمنفعة أكبر للمنصات التي رسخت مكانتها في السوق، ولكنها تعسّر على الشركات الجديدة جذب أعداد كافية من المستخدمين. وفي الغالب، بوسع المنصات جذب عدد كبير من المستخدمين بكلفة منخفضة نسبياً، ولذلك تنمو المنصات التي تستحوذ أولاً على حصص الأسواق بوتيرة أسرع من المنافسين الذين يدخلونها لاحقاً[3].

وليس في هذه العملية ما يُعدّ، بطبيعته، قيداً على المنافسة. فقد يكون سبب تنامي منصة ما هو كفاءتها الأكبر أو تفضيل المستخدمين الحقيقيين لخدماتها. بيد أن المخاوف بشأن القيود على المنافسة تظهر عندما تتآزر التأثيرات الشبكية مع القدرة على الحصول على وفورات الحجم بحيث لا يمكن للمنصات التي تقدم خدمات مماثلة جذب عدد كافٍ من المستخدمين يمكّنها من المنافسة.

وتتعزز هذه المزية السوقية باكتناز البيانات. فسجلات عمليات البحث أو الشراء أو الرحلات تمكّن الشركة المالكة للمنصة من تحسين توصياتها وتصنيفاتها وأسعارها. وتحسين الخدمات يجذب بدوره المزيد من أنشطة المستخدمين، فتتولد بيانات أكبر تغذي حلقة تحسين الخدمات. وما لم تصل الشركات الأخرى إلى بيانات مماثلة، لن تتمكن من المنافسة بفعالية. ويتعقد تقييم هذه الإشكالية حين تربط الشركة نفسها بين السوق وبين خدمات الإعلان والخدمات اللوجستية والمدفوعات. ولربما لا يرتاح المستخدمون إلى الخروج من هذه البيئة المتسعة النطاق، ولربما تكون الكلفة عليهم أكبر، كما قد يصعب على السلطات تحديد منتهى سوق ما ومنطلق سوق أخرى.

وقد تعبر الخدمات الرقمية الحدود لتصل إلى المستخدمين في بلدان أخرى من دون أن تضطر الشركة المقدمة للخدمات إلى التواجد المادي الذي يرتبط عادةً بالأعمال التجارية التقليدية. وبالتالي، قد تؤثر منصة ما على المنافسة في عدة بلدان، في حين تظل البيانات المهمة والقرارات التجارية خارج نطاق الاختصاص القضائي للبلدان المعنية. وقد يؤدي ذلك إلى تعقيد عملية تحديد السوق، والوصول إلى الأدلة، والإنفاذ الفعال لسياسات المنافسة[4].

3. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), The evolving concept of market power in the digital economy, DAF/COMP(2022)5, 22 June 2022.

4. UNCTAD, Global Competition Law and Policy Approaches to Digital Markets, UNCTAD/DITC/CLP/2023/7, 2024.

2-1 المخاوف المتعلقة بالمنافسة في الأسواق الرقمية

عندما تعتمد الشركات على منصة ما للوصول إلى العملاء، تحمل القرارات التي تتخذها تلك المنصة بشأن تصنيف الشركات والوصول إلى الخدمات وأسعار السلع أثراً مباشراً على قدرة الشركات على المنافسة. وتنشأ مشكلة أخرى عندما تتنافس المنصة مع الشركات التي تعتمد عليها، حيث تبيع الشركة المالكة للمنصة منتجاتها الخاصة، أو تقدم خدمات الإعلان والتوصيل والدفع. وقد تنشأ مخاوف تتعلق بالمنافسة إذا استغلت المنصة سيطرتها على السوق لترجيح كفة منتجاتها أو خدماتها على منتجات المنافسين أو خدماتهم[5].

وقد تشكل الخوارزميات تحديات إضافية، لا سيما حين تُحدّد الأسعار والتصنيفات والتوصيات وعمليات المطابقة بواسطة أنظمة يصعب على السلطات مراقبتها. وقد يراقب المفتشون النتائج المتعلقة بالسوق، من دون أن يتمكنوا من الوصول إلى البيانات والمعلومات الفنية اللازمة لتفسير كيفية حصول تلك النتائج. وهذه العوائق تعسر تحديد ما إذا كان الغرض من سلوك ما هو الإقصاء أو تفضيل منتجات على أخرى، أو حتى إذا ما كان السلوك قراراً تجارياً مشروعاً[6].

الشكل 1- الأسواق الرقمية والمخاطر المتعلقة بالمنافسة وأدوات السياسة العامة

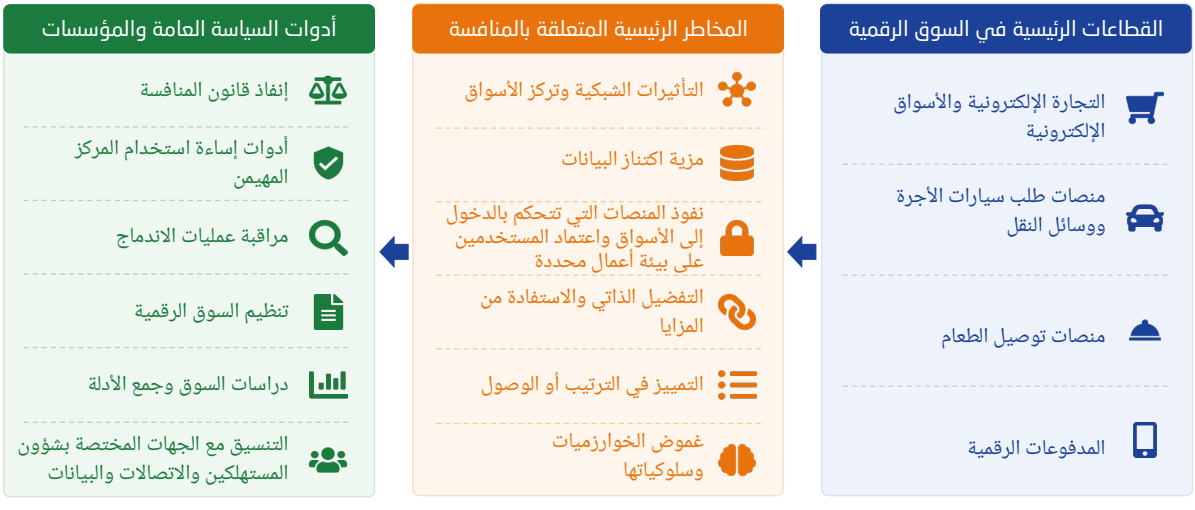

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى OECD (2022), OECD (2023) and UNCTAD (2024).

5. OECD, Abuse of Dominance in Digital Markets, OECD Roundtables on Competition Policy Papers, No. 256, 2020.
6. OECD, Algorithmic Competition, OECD Roundtables on Competition Policy Papers, No. 296, 2023.

2- الأسواق الرقمية وأُطُر المنافسة في المنطقة العربية

2-1 توسع الأسواق الرقمية في المنطقة العربية

تتزايد، في جميع أنحاء المنطقة العربية، أهمية خدمات التجارة الإلكترونية ومنصات طلب سيارات الأجرة وتوصيل الطعام والمدفوعات الرقمية في النشاط الاقتصادي. وتيسر السبل الإلكترونية على المستهلكين الوصول إلى الخدمات، كما تساعد الشركات، ولا سيما الصغيرة منها، على الوصول إلى أسواق أوسع. وقد اتسع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنصات خلال جائحة كوفيد-19، كما تزايد اعتماد الحكومات أيضاً على الخدمات العامة الرقمية[7].

2-2 الشواغل الناشئة في المنطقة العربية بشأن المنافسة في الأسواق الرقمية

أثارت معاملات رقمية، شملت عدة أسواق عربية، شواغل تتعلق بالمنافسة استدعت نظر السلطات الوطنية المختصة. ومن الأمثلة على ذلك الصفقة التي أعلنت عنها شركة أوبر بشأن الاستحواذ على منصة كريم في عام 2019، فآثار هذه الصفقة تطال الأنشطة التجارية في أسواق عربية عدة، ولذلك خضعت لموافقات تنظيمية مختلفة. ويتبيّن من هذا المثال كيف يمكن لعملية استحواذ واحدة أن تتطلب مراعاة القوانين في عدة ولايات قضائية وطنية[8]. ففي مصر، مثلاً، بحث جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ما إذا كانت الصفقة ستعسّر دخول منافسين جدد إلى سوق خدمات طلب سيارات الأجرة، ولا سيما من حيث الوصول إلى البيانات وجذب السائقين. وتتضح من هذه الحالة، التي سنُناقش بمزيد من التفصيل في القسم 3-3-1، المسائل العملية التي تواجهها سلطات المنافسة عند تقييم المعاملات في السوق الرقمية[9].

وتتوقف القدرة على معالجة هذه الشواغل على الصلاحيات القانونية وقدرات الإنفاذ المتاحة للسلطات الوطنية. ويستعرض القسم التالي الأطر التشريعية في مختلف البلدان العربية من خلال تقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية.

7. ESCWA, Arab Digital Development Report 2022, Towards Empowerment and Inclusion for All, 2024.
8. Uber, Uber to Acquire Careem To Expand the Greater Middle East Regional Opportunity Together, 26 March 2019.
9. OECD, The Concept of Potential Competition – Note by Egypt, DAF/COMP/WD(2021)24, 7 June 2021, paras. 50–55, pp. 9–10.

3- الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية: مؤشرات المنافسة في الأسواق الرقمية

3-1 هيكلية مبادرة الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية والغرض منها

الغرض من مبادرة الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، التي طورتها الإسكوا، هو تقييم الأطر التشريعية المتعلقة بالأعمال التجارية في البلدان الـ 22 في المنطقة العربية. وتُقدم المبادرة تقييماً مقارناً للأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية وأطر الإنفاذ، ما يساعد على تحديد مواضع التقدم والثغرات. ولا يدل اعتماد تشريع أو إنشاء سلطة رسمية، في حد ذاتهما، على توفر القدرة على الإنفاذ الفعال لقواعد المنافسة.

وقد نُظّم تقييم المبادرة في شكل مجموعة من المؤشرات، يلتقط كل منها بُعداً محدداً من أبعاد البيئة التشريعية للأعمال. في مجال المنافسة، تنقسم هذه المؤشرات إلى ثمانية مجالات فرعية: قوانين مكافحة الاحتكار والمنافسة، والأحكام المتعلقة بقوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار، والكارتلات والاتفاقات المانعة للمنافسة، وممارسات إنفاذ قوانين المنافسة، واتفاقيات التجارة الدولية، والتحرير والمنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم، والقواعد الناظمة لعمليات الاندماج، وحماية العمال في سياق التفاعل مع سياسة المنافسة. وقد أُعد كل مؤشر على شكل سؤال جوابه إما بالنفي أو التأكيد، وتُقيّم النتائج على أساس نصوص القوانين والمراسيم والقواعد المعمول بها في كل بلد، ما يتيح إجراء مقارنة منهجية بين البلدان.

ويحدد التقييم الناتج الأحكام ذات الصلة والترتيبات المؤسسية القائمة في مختلف الاختصاصات القضائية، ويصنفها على نحو يتيح مقارنة الأطر الوطنية على أساس مجموعة موحدة من المؤشرات. وتُحدّث نتائج المبادرة بانتظام لالتقاط التطورات التي تحدث في الأطر الوطنية.

ويُقدّم في هذه الورقة، وللمرة الأولى، مؤشران يتعلقان بالسوق الرقمية ليتمما المؤشرات المتعلقة بأنظمة مراقبة عمليات الاندماج وإساءة استخدام المركز المهيمن، وذلك من خلال تمحيص مسألتين، هما: آليات تحديد أو مراجعة المعاملات الرقمية التي قد تتجاوز عتبات الإخطار التقليدية؛ والالتزامات الاستباقية التي تطبق على الشركات التي تتمتع بنفوذ سوقي هيكلي من دون استنتاج مسبق بوجود إساءة استخدام لذلك النفوذ.
ويستعرض القسم 3-2 مؤشرات المنافسة القائمة، بينما يتناول القسم 3-3 المؤشرين الجديدين الخاصين بالأسواق الرقمية. ويستند هذا التقييم إلى التشريعات السارية في حزيران/يونيو 2026.

وبالنسبة إلى كل مؤشر، يطلب استبيان التقييم الإشارة إلى التشريع وتاريخ سنّه أو السلطة المعنية وتاريخ إنشائها. وفي حالات النفي، يسأل الاستبيان عن أي تشريعات أو سلطات مماثلة أو بديلة، وعن مسوغات الإجابة. وبالنسبة إلى مؤشري السوق الرقمية، تسجل في التقييم إجابة إما بـ "نعم" أو "لا". قد تشير الإجابة بـ "لا" إما إلى عدم العثور على أي نص قانوني مخصص في المواد التي جرت مراجعتها، وإما إلى أن المؤشر اعتُبر غير قابل للتطبيق؛ وهذا لا يثبت، في حد ذاته، عدم وجود أي نص قانوني ذي صلة[10].

2-3 المسار التاريخي لسياسات المنافسة في المنطقة العربية

من أبرز ما يخلص إليه تقييم المنافسة، على أساس النهج المعتمد في مبادرة الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، أن محور الاهتمام في المنطقة العربية ينتقل تدريجياً من اعتماد التشريعات الأساسية للمنافسة إلى مدى فعالية الأطر القانونية والمؤسسية القائمة. ولا تزال ثمة ثغرات في التشريعات، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في ضمان التنفيذ الفعال للأطر القائمة، وفي قدرة هذه الأطر على الاستجابة للتغيرات في الهياكل السوقية ونماذج الأعمال ومصادر النفوذ على الأسواق.

وتتسارع التغيرات المشار إليها بفعل التحولات في المشهدين الاقتصادي والتكنولوجي. فكل من الرقمنة وتنامي الأنشطة التجارية العابرة للحدود ونشوء أشكال جديدة من التركز الاقتصادي يطرح تحديات جديدة لا بد من تناولها في سياسات المنافسة. ولذا، بات المتوقع من سلطات المنافسة ألا تكتفي بتقييم عمليات الاندماج والسلوكيات المقيدة للمنافسة، بل أن تتعامل أيضاً مع الممارسات التجارية التي تحدث في ولايات قضائية متعددة، ومع تسارع تغير الظروف في الأسواق. ولا تقتصر متطلبات التصدي لهذه التحديات على وضع أطر قانونية سليمة، فلا بد أيضاً من التأكد من فعالية المؤسسات، وتزويدها بالصلاحيات الكافية للإنفاذ، والخبرات الفنية، والمرونة التنظيمية.

ولذلك، يُشكّل التقييم أساساً لدراسة المسار التاريخي لتشريعات المنافسة، وكذلك الأبعاد المتعلقة بالمؤسسات وبإنفاذ سياسات المنافسة. وتستعرض الأقسام التالية النتائج الرئيسية للتقييم وتبحث في تداعيات إدراج المنافسة في الأسواق الرقمية في الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية.

1-2-3 من اعتماد التشريعات إلى ترسيخ الأطر المؤسسية

يتبين من التقييم مدى انتشار اعتماد التشريعات المخصصة للمنافسة. ففي حزيران/يونيو 2026، كان 21 بلداً من أصل 22 في المنطقة العربية قد اعتمد أطراً قانونية خاصة بالمنافسة، وإن تباينت نطاقات ومضامين هذه الأطر من ولاية قضائية إلى أخرى[11].

10. إخلاء المسؤولية: يستند هذا التقييم إلى مراجعة أجرتها الإسكوا للتشريعات السارية حتى حزيران/يونيو 2026. ولم تتحقق الدول الأعضاء، بشكل مستقل، من هذه النتائج حتى الآن.

11. E/ESCWA/CL6.GCP/2023/ABLF/1/Summary and the State of Palestine, Decree-Law No. 11 of 2025 concerning competition, Official Gazette, No. 226 (May 2025).

ويسجل التقييم أيضاً الترتيبات المؤسسية المتعلقة بإنفاذ قوانين المنافسة، ويحدد الهيئات المسؤولة عن إنفاذ قوانين المنافسة في معظم البلدان العربية، حيث تتباين الترتيبات المؤسسية والاختصاصات القانونية والقدرات على الإنفاذ. ولا يعني اعتماد التشريعات على نطاق واسع بالضرورة وجود مستويات متكافئة من التطور المؤسسي أو القدرة على الإنفاذ.

ويُعد لبنان مثالاً على الفجوة التي قد تنشأ بين إقرار التشريعات وتنفيذها على الصعيد المؤسسي. ففي بيان بشأن ورشة عمل عُقدت في 29 أيار/مايو 2025، قررت وزارة الاقتصاد والتجارة تعيين هيئة للمنافسة وإنشاء وحدة متخصصة للرصد والتحقيق باعتبارهما خطوتين ضروريتين للإنفاذ الفعال لقانون المنافسة[12]. وفي هذا المثال، حيث اعتُمد قانون للمنافسة قبل تعيين الجهة المسؤولة عن إنفاذه، يتبين أن اعتماد التشريع لا يكفي في حد ذاته لضمان فعاليته، بل يتطلب ذلك أيضاً استكمال الترتيبات المؤسسية اللازمة لإنفاذه.

ولا تزال أدوات المنافسة التقليدية هي المطبقة على الأسواق الرقمية، ولكن الإنفاذ يواجه مصاعب جمة نتيجة التركز السريع للأنشطة لدى المنصات المهيمنة، وصعوبة الحصول على الأدلة، وتعدد أوجه نماذج الأعمال، وصعوبة اتخاذ الإجراءات التصحيحية بسرعة تجعلها مجدية. وتتأكد من هذه التحديات أهمية بناء القدرات المؤسسية ووضع أدوات مناسبة للإنفاذ وأطر تنظيمية قادرة على مواكبة التطورات في الاقتصاد الرقمي.

الشكل 2- من إقرار التشريع إلى التطبيق المرن لقوانين المنافسة

الأساس التشريعي	ترسيخ الأطر المؤسسية	تطوير الإنفاذ لمواكبة المستجدات
21/22	واسع الانتشار	المرحلة المقبلة
اعتماد تشريعات المنافسة	**الهيئات المعنية بإنفاذ قواعد المنافسة**	**أطر فعّالة وقادرة على مواكبة المستجدات**
بات الأساس التشريعي لسياسات المنافسة راسخاً على نطاق واسع في المنطقة.	لا تزال الاختصاصات والموارد والقدرات على الإنفاذ تتفاوت بين البلدان.	تستلزم مواكبة أوضاع السوق المتغيرة تعزيز الأدوات والخبرات والمرونة.
راسخ على نطاق واسع	**استمرار تفاوت القدرات**	**الأولوية الناشئة**

أسباب تحوّل الأولويات التحول الرقمي . الأنشطة العابرة للحدود . الأسواق القائمة على البيانات . أشكال جديدة من النفوذ السوقي

المصدر: تجميع الإسكوا.

12. Lebanon, Ministry of Economy and Trade, Virtual workshop bringing together international and local experts to discuss implementation of the Competition Law in Lebanon, 29 May 2025, point 3(a)-(c).

2-2-3 عمليات الإصلاح الجارية

تُظهر التطورات التشريعية الأخيرة في المنطقة العربية تباين مسارات إصلاح سياسات المنافسة من بلد إلى آخر. ففي حين لا تزال بعض البلدان تعمل على استكمال الأسس القانونية والمؤسسية، تركز بلدان أخرى على تعزيز الإنفاذ وتطوير الرقابة على عمليات الاندماج وتحسين فعالية الأطر القائمة.

وتُظهر الإصلاحات الأخيرة هذه المسارات المختلفة. فقد اعتمدت دولة فلسطين، المصنفة "بلداً متأثراً بالنزاع"، أول إطار متكامل للمنافسة من خلال القرار بالقانون رقم 11 لعام 2025 بشأن المنافسة. وينص القرار على إنشاء هياكل مؤسسية مخصصة، وإجراءات إلزامية للإبلاغ عن عمليات الاندماج، وآليات متخصصة لضمان التنفيذ، وبذلك يضع الأسس المؤسسية لتنفيذ سياسة المنافسة[13].

وأما الأردن، المصنف بين البلدان العربية المتوسطة الدخل، والإمارات العربية المتحدة، المصنفة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، فقد اعتمدا إصلاحات تهدف إلى تعزيز أطر المنافسة القائمة. في الأردن، اعتُمد القانون رقم 8 لعام 2026، المعدّل لقانون المنافسة رقم 33 لعام 2004، ليعزز الإطار المؤسسي لإنفاذ قوانين المنافسة والإجراءات التي تحكم عمليات التركز الاقتصادي والتحقيقات والشكاوى[14]. كما طورت الإمارات العربية المتحدة إطار عملها في مجال المنافسة من خلال قرار مجلس الوزراء رقم 59 لعام 2026، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 تموز/يوليو 2026، وأصدرت بموجبه اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 36 لعام 2023 في شأن تنظيم المنافسة. ويحدد القرار الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالمراكز المهيمنة، والإعفاءات، وعمليات التركز الاقتصادي، والشكاوى، والتحقيقات[15].

وتؤكد هذه الإصلاحات، على اختلاف أولوياتها بين البلدان، أهمية ألا يقتصر تقييم أطر المنافسة الوطنية على وجود التشريعات، بل أن يشمل أيضاً مدى توافر الأدوات المؤسسية والإجرائية اللازمة للتعامل مع التحولات في أوضاع السوق.

3-3 توسيع نطاق تقييم المنافسة: مؤشرات جديدة للأسواق الرقمية

تغطي مؤشرات المنافسة التي وضعت لتقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية المكونات الأساسية لقوانين المنافسة، ولكنها لا تراعي بعض القضايا المرتبطة بالأسواق الرقمية، مثل أشكال التركز الاقتصادي والنفوذ على الأسواق.

13. The State of Palestine, Decree-Law No. 11 of 2025 concerning competition, Official Gazette, No. 226 (May 2025).
14. Jordan, Law No. 8 of 2026 amending competition Law No. 33 of 2004, Official Gazette No. 6046 (April 2026), articles 6–9 and 13.
15. The United Arab Emirates, Cabinet Resolution No. 59 of 2026 Regarding the Executive Regulations of Federal Decree-Law No. 36 of 2023 Regarding the Regulation of Competition (April 2026), article 33.

ولسد هذه الفجوة، وُسّع نطاق تقييم المنافسة من خلال إدخال مؤشرين إضافيين يتناولان ما إذا كانت الأطر القانونية الوطنية تتضمن آليات لرصد حالات التركز في القطاع الرقمي، والالتزامات الاستباقية التي تطبق على الشركات ذات النفوذ السوقي الهيكلي. وتحظى هاتان المسألتان التنظيميتان بأهمية متزايدة في المناقشات الدولية حول المنافسة في الأسواق الرقمية. وتتناول الأقسام التالية كل مؤشر على حدة وتقيّم مدى تغطيته في جميع أنحاء المنطقة العربية.

الإطار 1- قانون الأسواق الرقمية الصادر عن الاتحاد الأوروبي بوصفه مرجعاً دولياً

يمثل قانون الأسواق الرقمية الصادر عن الاتحاد الأوروبي، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2022 وبدأ تطبيقه في 2 أيار/مايو 2023، أحد أكثر الاستجابات التشريعية شمولاً للمخاوف المتعلقة بالمنافسة وبقدرة المنافسين على دخول الأسواق والتوسع فيها وتحدي المواقع السوقية للمنصات الرقمية الكبرى. ويعتمد القانون نهجاً تنظيمياً مختلفاً عن النهج التقليدي القاضي بتنفيذ قوانين المنافسة بعد وقوع المخالفة، حيث وُضع نظامٌ قائم على تصنيف المنصات، بحيث تُعد أي منصة تستوفي معايير كمية ونوعية محددة في عداد "حراس البوابة"، وتصبح خاضعة لالتزامات سلوكية محددة من دون الحاجة إلى ثبوت إساءة الاستخدام مسبقاً.

ويأتي قانون الأسواق الرقمية أيضاً في سياق توجهين تنظيميين أوسع نطاقاً تزايد تأثيرهما في المناقشات الدولية حول سياسة المنافسة الرقمية. والأول هو أن هذا القانون يحدد التزامات استباقية تطبق على المنصات التي تتحكم بالدخول إلى الأسواق (حراس البوابة)، ما يتيح معالجة بعض المخاطر التنافسية قبل وقوع أي ضرر للسوق. ثانياً، تنص المادة 14 على إلزام "حراس البوابة" بإبلاغ المفوضية الأوروبية بعمليات الاندماج المزمع إجراؤها، في الحالات التي تقدم فيها الكيانات المندمجة أو الكيان المستهدف خدمات منصات أساسية، أو خدمات أخرى في القطاع الرقمي، أو تتيح جمع البيانات، بغض النظر عما إذا كانت الصفقة خاضعة للإبلاغ بموجب قواعد الاتحاد الأوروبي أو القواعد الوطنية المتعلقة بمراقبة عمليات الاندماج. ولا يمثل هذا الإلزام عتبة منفصلة للإبلاغ عن عمليات الاندماج أو الموافقة عليها.

وليس قانون الأسواق الرقمية نموذجاً قابلاً للتطبيق المباشر في الولايات القضائية العربية، نظراً لتباين النظم القانونية والقدرات المؤسسية وهياكل الأسواق، إلا أنه مرجع دولي هام لتصميم المؤشرين الجديدين للتقييم. فلا يستهدف المؤشران استنساخ الإطار التنظيمي الأوسع لقانون الأسواق الرقمية، بل يتناولان جانبين محددين: آليات تحديد المعاملات الرقمية التي قد لا تبلغ العتبات التقليدية للإخطار ومراجعتها؛ والالتزامات الاستباقية المفروضة على الشركات ذات النفوذ السوقي الهيكلي.

المصدر: European Union, Regulation (EU) 2022/1925 (Digital Markets Act), especially arts. 3, 5–7 and 14.

1-3-3 مؤشر رصد التركز في الأسواق الرقمية

يُطرح لقياس هذا المؤشر الجديد السؤال التالي: "هل يتضمن الإطار القانوني الوطني آليات لرصد عمليات التركّز في الأسواق الرقمية وتنظيمها، بما في ذلك الإخطار بالمعاملات التي قد تترتب عليها آثار في المنافسة، حتى وإن لم تتجاوز عتبات الإبلاغ التقليدية؟". ويعالج في هذا المؤشر أحد أوجه القصور المعروفة في النظم التقليدية للرقابة على عمليات الاندماج، حيث يرتبط وجوب الإخطار عموماً ببلوغ عتبات محددة للإيرادات أو الأصول، وهو ما قد يؤدي إلى عدم شمول عمليات الاستحواذ على شركات رقمية مبتكرة تستمد أهميتها التنافسية أساساً من البيانات أو التكنولوجيا أو تأثيرات الشبكة أو إمكانات نموها مستقبلاً، لا من إيراداتها الحالية.

ولهذه الآليات آثار قانونية مختلفة. فقد يترتب على بلوغ العتبات المحددة لقيمة المعاملة وجوب الإخطار بعملية الاندماج، وفقاً للشروط المعمول بها في الاختصاص القضائي المعني. ويمكن أيضاً تعزيز قدرات سلطات

المنافسة للرصد من خلال إعطائها صلاحيات، على أساس شروط محددة، تمكّنها من تفحص المعاملات التي لا تبلغ عتبات الإخطار المعتادة. فالتزامات الإبلاغ تزود السلطات بمعلومات عن المعاملات، لكنها لا تمنح، في حد ذاتها، اختصاصاً قضائياً بمراجعة عمليات الاندماج. ويشمل هذا المؤشر رصد المعاملات وفحصها على حد سواء، ولذلك ينبغي تفسير النتيجة الإيجابية في ضوء طبيعة الآلية المعتمدة، إذ لا تعني بالضرورة أن السلطات المعنية تتمتع بصلاحيات متماثلة.

ويظهر من التقييم أن هذه الآليات لا تزال محدودة الانتشار في المنطقة العربية، إذ لا تزال نظم الرقابة على عمليات الاندماج تعتمد أساساً على عتبات الإبلاغ التقليدية القائمة على الإيرادات والأصول، ولا تتضمن إلا أحكاماً قانونية محدودة تمكّن سلطات المنافسة من تفحص المعاملات التي لا تبلغ تلك العتبات، حتى وإن أثارت المعاملة شواغل تتعلق بالمنافسة.

وتُعد مصر استثناءً ملحوظاً بفضل الآلية التي أدخلتها التعديلات التشريعية لعام 2022 والتعديلات التنفيذية لعام 2024. ولا تقتصر هذه الآلية على الأسواق الرقمية؛ إذ تخوّل المادة 19 مكرراً من قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، الصادر بالقانون رقم 3 لعام 2005 والمعدّل بالقانون رقم 175 لعام 2022، جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بعد موافقة مجلس إدارته، فحص عمليات التركّز الاقتصادي التي لا تبلغ عتبات الإبلاغ المنصوص عليها قانوناً، إذا توافرت أدلة أو قرائن تشير إلى أن العملية قد تحدّ من المنافسة أو تقيّدها أو تضرّ بها. ويجب البدء في فحص عملية التركّز الاقتصادي خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ تنفيذ المعاملة. وتحدّد المادة 61 من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية القرائن ذات الصلة، ومنها تقييد التطور التكنولوجي أو الابتكار، وانخفاض جودة المنتجات، ووجود عوائق أمام دخول السوق أو التوسع فيها[16]. وتُعدّ هذه الآلية من الآليات التشريعية القليلة في المنطقة التي تتيح فحص عمليات الاندماج خارج نطاق نظام الإبلاغ التقليدي القائم على العتبات المحددة قانوناً.

الإطار 2- مراجعة مصر لصفقة أوبر/كريم

تتبين من المراجعة التي أجرتها مصر لصفقة أوبر/كريم أهمية عدم اقتصار تحليل عمليات الاندماج في الأسواق الرقمية على استعراض المنافسين القائمين وأوضاع السوق الراهنة. وقد تفحّص جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ما إذا كانت الصفقة تنطوي على إمكانية تعسير دخول منافسين جدد إلى السوق في المستقبل، واعتبر الوصول إلى البيانات جزءاً من هذا التقييم. فقد يواجه أي طرف جديد يدخل إلى السوق صعوبة في المنافسة ما لم يتمكن من استنساخ البيانات المتعلقة بالمستخدمين والرحلات التي تحتفظ بها المنصات الراسخة، أو على الأقل الوصول إلى تلك البيانات. ولذلك، لم يقتصر النظر في آثار العملية على حجم الكيان الناتج عن الاندماج، بل شمل أيضاً مدى احتمال أن تؤدي العملية إلى زيادة العوائق أمام دخول منافسين جدد إلى السوق مستقبلاً. ويبرز التقييم الذي أجراه جهاز حماية المنافسة المصري أهمية مراعاة المزايا الناشئة عن البيانات، وإمكان دخول منافسين جدد إلى السوق، ومدى قدرتهم على منافسة المنصات القائمة، وهي جوانب يتناولها المؤشر الجديد لرصد التركّز في الأسواق الرقمية. وقد سبقت هذه المعاملة استحداث صلاحيات فحص عمليات التركّز التي لا تبلغ عتبات الإبلاغ في عام 2022؛ ومن ثم، فإن أهميتها تكمن في إبراز الاعتبارات التحليلية التي يقوم عليها المؤشر، لا في كونها مثالاً على ممارسة تلك الصلاحيات.

المصدر: OECD, The Concept of Potential Competition – Note by Egypt, DAF/COMP/WD, 7 June 2021, paras. 50–55, pp. 9–10.

16. Egypt, Competition Law No. 3 of 2005 (July 2024), article 19 bis.

بشكل عام، تُظهر النتائج أن النهج التشريعية المتعلقة بمراقبة عمليات الاندماج في المنطقة العربية لا تزال تستند إلى حد كبير إلى نماذج الإخطار التقليدية. ولذلك، تتزايد مع تطور الأسواق الرقمية أهمية استحداث آليات تتيح فحص المعاملات التي لا تبلغ عتبات الإبلاغ التقليدية.

2-3-3 مؤشر الالتزامات الاستباقية المفروضة على الشركات ذات النفوذ السوقي الناشئ عن عوامل هيكلية

من الاتجاهات الحديثة في سياسات المنافسة فرض التزامات استباقية على الشركات ذات النفوذ السوقي الهيكلي. وخلافاً للإنفاذ اللاحق، الذي تتدخل بموجبه السلطات عادةً عند وقوع ممارسات قد تخالف قانون المنافسة، يتيح هذا النهج فرض التزامات محددة من دون اشتراط ثبوت ممارسة منافية لأحكام المنافسة مسبقاً. ولقياس مدى اعتماد هذا النهج التنظيمي، يُطرح في إطار المؤشر الجديد الثاني السؤال التالي: "هل يتضمن الإطار القانوني التزامات استباقية تُفرض على الشركات ذات النفوذ السوقي الناشئ عن عوامل هيكلية، من دون اشتراط إثبات مسبق لإساءة استخدام هذا النفوذ أو إلحاق ضرر بالمستهلكين؟".

ويُقصد بالنفوذ السوقي الناشئ عن عوامل هيكلية قدرة شركة ما على الحفاظ على قوة مكانتها في السوق من خلال مزايا دائمة، مثل التأثيرات الشبكية، والوصول إلى البيانات، والحواجز التي تعوق تحول المستخدمين إلى شركات أخرى، أو تحول دون دخول شركات أخرى إلى السوق. وفي الأسواق الرقمية، قد تمكّن هذه المزايا منصة ما من السيطرة على مسار مهم تستخدمه الشركات للوصول إلى العملاء.

ويحدّد الإطار القانوني المعمول به معايير تعيين الشركات الخاضعة لهذا النظام، والشركات والخدمات المشمولة به، والالتزامات الاستباقية المفروضة، والسلطة المختصة بتنفيذه. وفي قانون الأسواق الرقمية الصادر عن الاتحاد الأوروبي (الإطار 1)، تحدّد المفوضية الأوروبية الشركات التي تُصنَّف كجهات تتحكم في الوصول إلى الأسواق الرقمية، استناداً إلى مدى تأثيرها في السوق الداخلية، ودورها كمنفذ هام يمكّن المستخدمين التجاريين من الوصول إلى المستخدمين النهائيين، ومدى رسوخ موقعها السوقي واستمراره، بما في ذلك الحالات التي يُتوقع أن تكتسب فيها هذا الموقع. ويغطي هذا الإطار خدمات أساسية محددة للمنصات، بما في ذلك خدمات الوساطة عبر الإنترنت، ومحركات البحث عبر الإنترنت، وخدمات الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت. وتشمل الالتزامات المفروضة بموجب القانون قيوداً على تفضيل الشركات لخدماتها ومنتجاتها على خدمات المنافسين ومنتجاتهم، ومتطلبات تتعلق بإمكانية نقل البيانات، وقابلية التشغيل البيني لبعض خدمات المراسلة المحددة. وتُبيّن هذه الأمثلة طبيعة الالتزامات الاستباقية المرتبطة بتصنيف الشركات وفقاً لموقعها السوقي، ولا يعني ذلك وجوب اعتماد المعايير أو النموذج المؤسسي نفسه في جميع الولايات القضائية[17].

وفي حين يتناول المؤشر القائم بشأن إساءة استغلال المركز المهيمن، ضمن تقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، الأطر القانونية للتدخل اللاحق للتصدي للممارسات المقيّدة للمنافسة، يقيس المؤشر الجديد مدى شمول الأطر القانونية لالتزامات استباقية تُفرض على الشركات بحكم موقعها الهيكلي في السوق. ولا ينصبّ التركيز على وقوع انتهاك أم لا، بل على ما إذا كان الإطار القانوني يفرض التزامات استباقية أم لا.

17. European Union, Regulation (EU) 2022/1925 (Digital Markets Act), especially arts. 2–3, and 5–7.

ولا تسجل في المنطقة العربية أي نتيجة إيجابية في هذا الصدد. وتحظر قوانين المنافسة في جميع بلدان المنطقة تقريباً إساءة استخدام المركز المهيمن، وتمنح سلطات المنافسة صلاحية التحقيق في السلوكيات المنافية لقواعد المنافسة. غير أن هذه الصلاحيات تندرج في معظمها ضمن الإنفاذ اللاحق، إذ يتطلب التدخل عادةً إثبات إساءة استغلال المركز المهيمن أو وقوع مخالفة أخرى لقانون المنافسة. ولا تعني هذه النتائج أن أطر المنافسة في المنطقة العربية قاصرة عن التعامل مع الأسواق الرقمية، بل تشير إلى أن التطورات التشريعية ركّزت حتى الآن على الإنفاذ اللاحق لقواعد المنافسة، لا على استحداث التزامات تنظيمية استباقية تُفرض على الشركات بحكم موقعها الهيكلي في السوق.

وينبغي أن يستند استحداث هذه الالتزامات إلى مخاطر المنافسة المحددة في كل سوق وقدرة السلطة المختصة على تطبيقها ورصد الامتثال لها، وأن تكون متناسبة مع تلك المخاطر وخاضعة لضمانات ومراجعة دورية تحول دون فرض قيود غير ضرورية على المنافسة والابتكار.

4- التعاون الإقليمي في سياسات المنافسة في الأسواق الرقمية

تظهر من النتائج المذكورة أعلاه عدة مجالات يمكن أن يساعد فيها التعاون الإقليمي هيئات المنافسة العربية على معالجة قضايا الأسواق الرقمية. وقد يساعد التعاون الإقليمي سلطات المنافسة على تقييم ممارسات المنصات الرقمية التي تمتد آثارها إلى عدة أسواق عربية، بالاستفادة من الخبرات والتحليلات المتاحة لدى مختلف البلدان في المنطقة. وهذا بدوره يساهم في الحد من ازدواجية التحاليل، وفي دعم اتخاذ إجراءات إنفاذ أكثر استنارة في إطار العمل القانوني لكل سلطة.

4-1 آليات التعاون القائمة

يمثّل منتدى المنافسة العربي، الذي تنظمه الإسكوا بالشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منبراً إقليمياً تتبادل فيه سلطات المنافسة الخبرات، وتناقش التحديات التي يواجهها رسم سياسات المنافسة وتنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق بالأسواق الرقمية[18].

كما تدعم شبكة المنافسة العربية التعاون بين هيئات حماية المنافسة في البلدان العربية. وقد تأسست الشبكة في عام 2022، وتمثل بدورها منبراً إقليمياً للتواصل المنتظم وتبادل الخبرات وبناء القدرات والتعاون في إنفاذ

18. ESCWA, Improving competition and consumer protection laws and policies (accessed on 22 September 2026).

قوانين المنافسة وسياساتها[19]. كما تشارك السلطات العربية في المنتديات الدولية، التي تشمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة[20] التابع للأونكتاد، والمنتدى العالمي للمنافسة[21] التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتيح هذه المنتديات للسلطات فرصاً لتبادل الخبرات ومتابعة التطورات في اتجاهات سياسة المنافسة وسبل إنفاذها.

2-4 المجالات ذات الأولوية لتعزيز التعاون

توفّر آليات التعاون القائمة أساساً يمكن البناء عليه، غير أن تطويرها يقتضي الانتقال من الحوار العام إلى التنسيق العملي بين سلطات المنافسة. وتشير النتائج التشريعية والمؤسسية المعروضة أعلاه إلى أربعة مجالات يمكن أن يتركز عليها العمل مستقبلاً. ويبرز المؤشر الأول المتعلق بالأسواق الرقمية فرص التعاون في فهم المسارات القانونية المختلفة لرصد معاملات المنصات العابرة للحدود وفحصها. أما الثاني فيوفر أساساً لتبادل الخبرات بشأن الالتزامات الاستباقية وشروط تطبيقها. وقد يدعم التوصل إلى إرشادات مشتركة المجالين كليهما، وقد يساعد تبادل المعلومات والخبرات المتخصصة وسبل التنسيق مع الهيئات التنظيمية الأخرى السلطات المحلية على ممارسة صلاحياتها القانونية بفعالية.

الإطار 3- إنفاذ قواعد المنافسة فى الأسواق الرقمية على الصعيد الإقليمى: نموذج السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والدروس المستفادة للمنطقة العربية

قد تواجه سلطات المنافسة الوطنية صعوبات في التعامل مع السلوكيات التي تمارسها المنصات الرقمية العابرة للحدود. ويمكن لأطر إقليمية، مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، مراجعة عمليات الاندماج العابرة للحدود من خلال نظام شامل وموحد لمراقبة الاندماجات، والتحقيق في السلوكيات المقيدة للمنافسة التي تشمل ولايات قضائية عدة.

تتولى لجنة المنافسة وحماية المستهلك التابعة للكوميسا إدارة الإطار الإقليمي للمنافسة في ما يتعلق بعمليات الاندماج والممارسات التقييدية التي تدخل في نطاق لوائح الكوميسا وقواعدها. وإذا استوفت عملية اندماج الشروط المحددة، تطبق لجنة المنافسة وحماية المستهلك نظام إخطار موحداً، ما يقلل من العبء الإداري الناجم عن تقديم الإخطارات المتوازية على الصعد الوطنية المختلفة. وفي ما يتعلق بعمليات الاندماج في الأسواق الرقمية، تنص المادة 23(2) من قواعد الكوميسا المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك لعام 2025 على وجوب الإخطار في الحالات التي يعمل فيها طرف واحد على الأقل في دولتين عضوين أو أكثر، وتبلغ قيمة الصفقة 250 مليون دولار من دولارات الكوميسا الحسابية ($COM). وقد تساعد هذه الآلية على إخضاع عمليات الاستحواذ في الأسواق الرقمية للرقابة، حتى عندما لا تشملها عتبات الإبلاغ التقليدية القائمة على الإيرادات أو الأصول، ولا سيما إذا كانت إيرادات الشركات المستهدفة بالاستحواذ لا تزال منخفضة بسبب اعتماد استراتيجيات تقوم على تأجيل تحقيق الإيرادات أو إعطاء الأولوية للنمو، أو العمل في أسواق تُقدَّم فيها الخدمات للمستهلكين مجاناً، أو تعتمد نماذج أعمال ترتكز على البيانات ولا تتطلب أصولاً مادية كبيرة.

19. Egyptian Competition Authority, Arab Competition Network: About the Network (accessed on 22 September 2026).
20. UNCTAD, Intergovernmental Group of Experts on Competition Law and Policy (accessed on 22 September 2026).
21. OECD, Global Forum on Competition (accessed on 22 September 2026).

وهذا الإطار على صلة وثيقة بالظروف في المنطقة العربية، ولا سيما أن تونس والسودان وليبيا ومصر دول أعضاء في الكوميسا. وفي حين تعمل الكوميسا في إطار قانوني إقليمي ملزم، لا تزال شبكة المنافسة العربية، بالدرجة الأولى، منبراً معنياً بالتعاون فقط. ويمكن للشبكة العربية للمنافسة الاستفادة من بعض ممارسات التنسيق المعتمدة في الكوميسا لتطوير آليات عملية، مثل الإبلاغ المبكر عن القضايا ذات الصلة، وتبادل المعلومات السوقية غير السرية، واعتماد مناهج تحليلية مشتركة لدراسة ممارسات المنصات الرقمية على مستوى السلطات الوطنية.

المصادر: COMESA Competition and Consumer Commission (CCCC), COMESA competition and consumer protection regulations, 2025, especially regulation 41; CCCC, COMESA competition and consumer protection rules, 2025, especially rule 23(2); COMESA, Member States (accessed on 22 September 2026); UNCTAD, Competition issues in the digital economy, TD/B/C.I/CLP/54, 1 May 2019; OECD, Start-ups, Killer Acquisitions and Merger Control, DAF/COMP(2020)5, 12 May 2020.

4-2-1 مراجع تحليلية مشتركة بشأن سلوكيات السوق الرقمية

قد لا يكون تحقيق التوافق القانوني الفوري إجراءً واقعياً نظراً للاختلافات بين أطر المنافسة الوطنية، والأقرب إلى التطبيق هو وضع معايير تحليلية مشتركة للقضايا التي يتكرر ظهورها في الأسواق الرقمية. وقد تغطي هذه المعايير المنصات متعددة الأطراف، والمزايا المرتبطة بالبيانات، واعتماد المستخدمين التجاريين على المنصات، والتكامل الرأسي، والممارسات الخوارزمية.

ولا تستلزم هذه المعايير توحيد التشريعات الوطنية أو قرارات سلطات المنافسة، إلا أنها تساعد على الحد من التفاوت بين التفسيرات وازدواجية جهود مختلف السلطات.

4-2-2 تنظيم تبادل المعلومات بشأن ممارسات المنصات العابرة للحدود

يمكن لسلطات المنافسة تعزيز تبادل المعلومات غير السرية بشأن ممارسات المنصات المؤثرة في عدة أسواق عربية، بما يشمل الالتزامات بالحصرية، وشروط التكافؤ، وممارسات ترتيب النتائج، وهياكل العمولات، وشروط الوصول.

وتُظهر تدابير من قبيل القرار الوزاري الكويتي رقم 10 لعام 2026 بإصدار لائحة تنظيم توصيل طلبات المطاعم والأغذية الجاهزة، الذي وضع قواعد لتنظيم خدمات توصيل هذه الطلبات عبر المنصات الإلكترونية، أن السلطات الوطنية بدأت تتصدى لأنواع محددة من ممارسات المنصات الرقمية على المستوى الوطني[22]. كما قد تتيح إجراءات كهذه تجارب مفيدة تتبادلها السلطات على الصعيد الإقليمي بشأن تنظيم عمل المنصات.

وتقدّم الشبكة الأوروبية للمنافسة مثالاً مقارناً مفيداً، إذ تتيح للمفوضية الأوروبية وسلطات المنافسة الوطنية تبادل الإخطارات بشأن القضايا الجديدة والقرارات المزمع اتخاذها، وتنسيق التحقيقات، وتبادل المعلومات، وتوزيع القضايا بين السلطات المعنية[23]. ولا يتعيّن على المنطقة العربية استنساخ هذا النموذج بكامله،

22. Kuwait, Ministry of Commerce and Industry, Ministerial Decision No. 10 of 2026 issuing the regulation of restaurant and ready-food delivery (January 2026).

23. European Commission, European Competition Network (ECN) (accessed on 22 September 2026).

لكن يمكن النظر في اعتماد بعض مكوناته في إطار شبكة المنافسة العربية، للحد من ازدواجية الجهود وتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بشأن الممارسات التي تؤثر في عدة بلدان.

الإطار 4- منظومة X-Road في إستونيا: نموذج تقني لتنظيم تبادل البيانات عبر الحدود

منظومة X-Road حلٌّ مفتوح المصدر لتبادل البيانات، بدأ تطبيقه على الصعيد الوطني في إستونيا في عام 2001، ويتيح لأنظمة المعلومات المنفصلة في القطاعين العام والخاص تبادل البيانات بشكل آمن من دون دمجها في قاعدة بيانات مركزية واحدة. وتحتفظ كل مؤسسة بالتحكم في بياناتها، فيما تتيح البنية التحتية تبادلها بين الأنظمة المشاركة وفق صلاحيات محددة، ما يجعل المنظومة نموذجاً، من الناحيتين الفنية والمؤسسية، لتنظيم تبادل المعلومات، وليس فقط في التعاون في إنفاذ قواعد المنافسة.

وفي شباط/فبراير 2018، ربطت إستونيا وفنلندا منظومتيهما الوطنيتين من X-Road، مما أرسى الأساس التقني لقابلية التشغيل البيني عبر الحدود. ثم تطوّر التبادل الفعلي للبيانات في إطار ترتيبات مؤسسية وقانونية محددة. ويتولى معهد بلدان الشمال لحلول التشغيل البيني، الذي أنشأته إستونيا وفنلندا في عام 2017، إدارة التطوير المشترك لمنظومة X-Road. وانضمت آيسلندا إلى المعهد بصفة شريك في عام 2018، ثم أصبحت عضواً فيه في عام 2021.

وتُظهر تجربة إستونيا وفنلندا إمكانية الربط بين الأنظمة الوطنية المستقلة لتبادل المعلومات عبر الحدود وفق آليات منظَّمة، من دون الحاجة إلى دمج قواعد البيانات أو توحيد الأنظمة القانونية في البلدين. وتوفّر هذه التجربة مرجعاً تقنياً مفيداً للمنطقة العربية في ما يتعلق بتبادل المعلومات على النحو المتناول في القسم 4-2-2. كما يتبين من إطار عمل X-Road أن الربط بين الأنظمة المستقلة لا يقتصر على الجوانب التقنية، بل يتطلب أيضاً اتفاقات إدارية و/أو قانونية بين الجهات المشغّلة المعنية والمؤسسات التي تتبادل البيانات. ومن ثم، فإن تطبيق هذا النموذج في مجال المنافسة يستلزم وجود سند قانوني واضح، ومعايير مشتركة للبيانات، وضمانات لحماية سريتها وأمنها، وثقة متبادلة بين المؤسسات المعنية، واتفاقاً بشأن المعلومات التي يجوز تبادلها قانوناً، ولا سيما المعلومات التجارية السرية والمواد المتعلقة بالتحقيقات الجارية.

المصادر: Nordic Institute for Interoperability Solutions, X-Road History (accessed on 22 September 2026); Nordic Institute for Interoperability Solutions, Trust Federation (accessed on 22 September 2026); Nordic Institute for Interoperability Solutions, The business registers of Estonia and Finland start cross-border interoperability, 20 March 2019; Nordic Institute for Interoperability Solutions, Estonia and Finland launch automated data exchange between population registers, 8 January 2021.

4-2-3 بناء القدرات الفنية في تحليل الأسواق الرقمية

قد تتطلب التحقيقات المتعلقة بالأسواق الرقمية خبرة في تحليل البيانات، واتخاذ القرارات باستخدام الخوارزميات، وفهم اقتصاديات المنصات. وقد تجد بعض الجهات، ولا سيما تلك التي تمتلك موارد محدودة أو خبرة قليلة نسبياً في القضايا الرقمية، صعوبة في اكتساب هذه الخبرة بمفردها. وقد خلصت تقييمات دولية أيضاً إلى أن القدرات الفنية، وإمكانية الوصول إلى البيانات، وفهم نماذج أعمال المنصات الرقمية، تمثّل تحديات هامة أمام سلطات المنافسة[24].

وبذلك، يمكن للمبادرات الإقليمية أن تتجاوز نطاق التدريب العام وتقدم دعماً فنياً أكثر تخصصاً. وقد يشمل ذلك إجراء أبحاث مشتركة، وتبادل الخبرات بين المتخصصين، وإعداد برامج إقليمية مركزة على الأساليب العملية

24. UNCTAD, Global Competition Law and Policy Approaches to Digital Markets, UNCTAD/DITC/CLP/2023/7, 2024.

المستخدمة لتقييم السلوك المعقد في الأسواق الرقمية. وقد يتيح تقاسم الخبرات المتخصصة لسلطات المنافسة ذات الموارد المحدودة مشاركةً أكثر فعالية في القضايا المتعلقة بالمنصات الرقمية الكبرى العابرة للحدود.

4-2-4 تنسيق السياسات العامة بين القطاعات

لا تقتصر حوكمة الأسواق الرقمية على سياسات المنافسة، بل تشمل أيضاً اختصاصات أجهزة حماية المستهلك، وسلطات حماية البيانات، والهيئات المنظمة للاتصالات، والجهات الرقابية على القطاع المالي، التي قد تؤثر قراراتها في دخول الأسواق، والوصول إلى البيانات، وقابلية التشغيل البيني، والمعلومات المتاحة للمستهلكين والمستخدمين التجاريين.

ومن شأن تعزيز قنوات التعاون بين سلطات المنافسة والهيئات التنظيمية القطاعية أن يساعد على تحديد مجالات تداخل الاختصاصات والحد من احتمال صدور قرارات غير متسقة، ولا سيما عندما تؤثر التدابير التنظيمية المتخذة لمعالجة مسائل معينة في المنافسة داخل السوق.

ولا يحلّ التعاون في المجالات الأربعة المذكورة محلّ إنفاذ قواعد المنافسة على المستوى الوطني، بل يدعمه، ويمكن لمنتدى المنافسة العربي وشبكة المنافسة العربية أن يوفّرا إطارين إقليميين لتجربة أشكال التعاون المقترحة وتطويرها تدريجياً.

3-4 خارطة الطريق المقترحة للتنفيذ

يمكن تطوير التعاون الإقليمي تدريجياً وفقاً للأولويات الوطنية والقدرات المتاحة.

وبالاستناد إلى نتائج تقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، تُحدَّد المجالات التي يمكن فيها للتعاون الإقليمي أن يدعم الجهود الوطنية في مجال المنافسة في الأسواق الرقمية. وتعرض خريطة الطريق التالية مراحل وأنشطة ومخرجات محتملة، تبدأ بتبادل الخبرات وتتدرج نحو أشكال أكثر تنظيماً من التعاون، حيثما يتوافر الاهتمام والقدرات اللازمة.

المرحلة	الأنشطة الممكنة	المخرجات الممكنة
في الأجل القصير: تحديد الأولويات المشتركة	تضطلع السلطات المعنية بتحديد جهات الاتصال، وبتبادل الخبرات بشأن القضايا المتعلقة بالأسواق الرقمية، وبمناقشة الاختلافات في الأدوات القانونية المتاحة. وقد تساعد هذه التبادلات في تحديد الاحتياجات التحليلية المشتركة وفرص التعاون.	الخلوص إلى مجموعة من الأولويات المشتركة ونموذج بسيط لتبادل المعلومات غير السرية المتعلقة بالقضايا.

المرحلة	الأنشطة الممكنة	المخرجات الممكنة
فى الأجل المتوسط: تطوير الدعم التحليلي العملي	يمكن لسلطات المنافسة التعاون في إعداد إرشادات بشأن مسائل محددة، مثل تعريف السوق، والعوائق المرتبطة بالبيانات أمام دخول السوق، وتقييم المعاملات في الأسواق الرقمية، وذلك بالاستفادة من الخبرات الإقليمية المتاحة. ويمكنها أيضاً النظر في إجراء دراسة مشتركة وطوعية عن الأسواق في قطاع يحظى باهتمام مشترك.	وضع إرشادات تحليلية عملية، وآليات لتبادل الخبرات المتخصصة، ودراسة مشتركة عن الأسواق حيثما تتفق السلطات على ذلك.
في الأجل الطويل: استكشاف سبل أكثر تنظيماً للتعاون	استناداً إلى الخبرات السابقة، يمكن للسلطات المعنية النظر في وضع ترتيبات لتنسيق العمل بشأن المسائل العابرة للحدود. ويتطلب أي اقتراح يتعلق بتبادل المعلومات السرية دراسة الأساس القانوني المعمول به، والاستخدامات المسموح بها، والضمانات.	إجراءات تعاون تتناسب مع اختصاصات السلطات المشاركة، مع شروط واضحة لتبادل المعلومات حيثما يسمح القانون بذلك.

وهذه المراحل أمثلة توضيحية، ولا يلزم اتباع جدول زمني محدد لها. وستتولى السلطات المعنية تحديد المشاركة والمسؤوليات ونطاق الأنشطة وفقاً لصلاحياتها القانونية وأولوياتها ومواردها.

الخلاصة

يظهر من التحليل أن تشريعات المنافسة أصبحت معتمدة على نطاق واسع في المنطقة العربية، لكن البلدان العربية تتفاوت في مدى تطوير نُهجها للتعامل مع القضايا الناشئة في الأسواق الرقمية، ولا سيما هيمنة المنصات، والمزايا المرتبطة بالبيانات، والتأثيرات الشبكية القوية.

وفي هذا السياق، يتيح المؤشران الجديدان للمنافسة في الأسواق الرقمية، اللذان أُدرجا ضمن تقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، الوقوف على مدى ملاءمة التشريعات الوطنية للتعامل مع التحولات في هذه الأسواق، وتحديد الثغرات القائمة ومجالات الإصلاح المحتملة. ويتيح الطابع العابر للحدود لأنشطة المنصات الرقمية فرصاً لتعزيز التعاون بين سلطات المنافسة، بما يدعم تطوير مناهج تحليلية مشتركة والقدرات المؤسسية في المنطقة.

ويمكن للإصلاح التشريعي والتعاون الإقليمي، مجتمعين، أن يسهما في تعزيز أسواق رقمية في المنطقة العربية تتسم بالإنصاف وتتيح للمنافسين دخولها ومنافسة الشركات القائمة فيها، وتستجيب لاحتياجات المستهلكين والشركات.

وفي الأجل المتوسط، يمكن أن يشمل التقدم المتوخى تعزيز تبادل الخبرات بشأن قضايا المنافسة المتكررة في الأسواق الرقمية، وتجربة آليات للتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز القدرات التقنية لدى السلطات الوطنية. ويمكن للسلطات الراغبة في ذلك السعي إلى تحقيق هذه الأهداف بصورة طوعية، بالاستفادة من الأنشطة الواردة في خريطة الطريق ومع مراعاة الأولويات الوطنية والاختصاصات القانونية والقدرات المتاحة.